

عدل

قضية الطفلة صوفي: دعوى قضائية ضدّ نقيب الأطباء

يواجه نقيب الأطباء ريمون الصايغ، ورئيسة لجنة التحقيقات المهنية كلود سمعان، دعوى قضائية تتهمهما بـ«التزوير وإعطاء تقرير كاذب وإخفاء مستندات». رفع هذه الدعوى والد الطفلة صوفي مشلب، المشتبه في أنها من ضحايا الأخطاء الطبية في لبنان. مستنداً إلى تقرير طبي تسلّمه من النيابة بموجب قرار قضائي صدر بعد ثمانية أشهر من رفض تسليم التقرير

فيبيان عقيقي

تقدّم فوزي مشلب بشكوى أمام قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان، ضدّ نقيب الأطباء في بيروت ريمون الصايغ ورئيسة لجنة التحقيقات المهنية في النقابة كلود سمعان، بتهم «التزوير، وإعطاء تقرير كاذب، وإخفاء مستندات أساسية»، في ملف ابنته الطفلة صوفي، التي أصيبت في عمر الشهر بضرر دماغي وكلوي دائمين، ما حرّمها الحركة وعطل حواسها طيلة عمرها. يشتبه والد الطفلة في حصول سلسلة من الأخطاء الطبية في فترة علاجها في مستشفى «القديس جاورجيوس» (الروم) في حزيران 2015، وتستند الدعوى، التي قد تكون الأولى ضدّ نقيب أطباء في لبنان، إلى المادتين 466 و471 من قانون العقوبات، اللتين تنصّان على «عقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين لكل من أقدم حال

تقرير

الولادة المبكرة والتشوّهات الخلقيّة وخلل جيني، و«هي احتمالات تدحضها صورة الرنين المغنطيسي، ويؤكد التقرير المرفق بها الصادر عن مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت أن دماغها كان سليماً وطبيعياً قبل العملية». 2- «تقرير لجنة الإنعاش والتخدير»، الذي استحصلت عليه عائلة الطفلة بموجب قرار قضائي بعد ثمانية أشهر من صدوره، إذ كانت نقابة الأطباء تمتنع عن تسليمه بحجة أن الملف بات في عهدة القضاء. وترى الجهة المدعية أن هذا التقرير هو الأهمّ في ملف الطفلة الطبي، معتبرة أنه «يوزع المسؤوليات على مستشفى

القديس جاورجيوس، والطبيب الجراح (ن. د.)، ومعاونته الطبيبة (ر. م.)، وطبيب الأطفال في المستشفى (ر. ص.)، وطبيب التخدير (ز. ف.)»، وترى

الصايغ: سنردّ على الأمور وفق الأصول عند تسلّمنا الدعوى

الجهة المدعية أن التقرير المذكور يقدم أدلة على أن صوفي كانت «صحيّة إهمال فاضح وأخطاء طبيّة متراكمة قبل العملية وخلالها وبعدها، التي أجريت لها في عمر الشهر من دون موافقة أهلها، ويعيد سبب الضرر الدماغي والكلوي إلى التسرع في إخضاعها لعملية جراحية غير طارئة، وعدم معالجة فقر الدم لديها أو نقل كمّيات الدم اللازمة لها، إضافة إلى عدم مراقبة حالتها خلال العملية وقياس ضغطها الذي انخفض حتى معدّل 16 ملم زئبق، من دون معرفة ذلك، بسبب افتقار المستشفى إلى جهاز مراقبة الضغط، فضلاً عن إعطائها جرعة زائدة من المخدّر،

برجا تتحرك ضدّ المقالم والكسارات

منذ أيام، تقدّم عدد من أهالي بلدة برجا بشكوى أمام النيابة العامة ضدّ معمل ترابية سبلين والمقالم والكسارات والزفانات الواقعة في نطاق بلدتهم وفي محاذاتها. جاءت هذه الخطوة بعد توقيع عريضة إلى الوزارات المعنية تحثّ على التفجيرات الجارية في محيط سكنهم والتي تهدّد بنصدم منازلهم ووضعهم في حالة الخطر

محمد الجنون

قبل أيام، استفاق أهالي بلدة برجا، وتحملاً أهالي حي الصوانة المواجه لمعمل ترابية سبلين والكسارات، على أصوات انفجارات، تبين لهم في ما بعد أن مصدرها إحدى الكسارات المحاذية للمعمل، ما دفع أهالي الحي

إلى التحرك، وقاموا بتوقيع عريضة شعبية احتجاجاً على هذه التفجيرات التي تتسبّب في تصدع المنازل. وقال الأهالي إن قوة هذه التفجيرات تقدّر بدرجات عالية. رفع هؤلاء العريضة إلى كل من وزارات البيئية، الأشغال، الزراعة والصحة، كذلك رفعوها إلى محافظ جبل لبنان بالوكالة منصور ضو، إلى جانب عدد من بلديات المنطقة. واستكمالاً للتحرّك، سجل الأهالي شكوى أمام النيابة العامة، حملت الرقم 2017/8421 بتاريخ 2017/6/12، احتجاجاً على الملوثات الناجمة عن معمل ترابية سبلين والمقالم والكسارات والزفانات المحاذية له. كذلك يستعدّ الأهالي لرفع شكوى إلى رئيسي الجمهورية والحكومة لمطالبتهما بالتحرك السريع لرفع الضرر عن المنطقة، مؤكّدين أنه «في حال لم يتمّ التجاوب مع مطالبهم، فإنهم سيتجهون نحو التصعيد». تشير المعلومات إلى أن فريقاً من

وزارة البيئية كشف يوم أمس على مكان التفجير، وهو العقار رقم 659/سبلين، الذي تعود ملكيته للنايب وليد جنبلاط، وقد تمّ تاجيره إلى أحد متعهدي الأشغال والكسارات في المنطقة. تنتشر الكسارات على أطراف معمل سبلين، وتتوزع بين عدد من المتعهدين، أبرزهم المقاول ماجد ترو (شقيق عضو اللقاء الديمقراطي علاء الدين ترو)، والمقاول جهاد العرب والمقاول علي الدين. يرفع المسؤولون عن الكسارات والمقالم مسؤولياتهم عن التفجيرات، إذ نفت مصادر معمل سبلين لـ«الأخبار» امتلاك المعمل لأي كسار في محيطه، وبالتالي فإن التفجير ليس من مسؤولية المعمل. كذلك، نفى مصدر مقرب من المقاول ماجد ترو، الذي يملك كساراً وزفانة في محيط معمل سبلين، مسؤوليته عن التفجير، مشيراً إلى أنه «لا يوجد مقلع للحجارة عائد للكسار». أما

قام فريق من وزارة البيئية بالكشف على مكان التفجير وهو عقار يملكه جنبلاط

من التفجير. وأشار قوبر إلى أن بلدية سبلين ستطلب من متعهدي الكسارات تفادي عمليات التفجير، كما سيتمّ لفت نظرهم بخصوص دوام العمل في الكسارات والمقالم. ورأى قوبر أن وزارة البيئية معنية بالامر، ومعمل ترابية سبلين يستوفي الشروط البيئية بناءً لتقارير خبراء وزارة البيئية. يجب أن تكون هذه المقالم والقاسيات مرخصة سناً ومرسوم تنظيم المقالم والكسارات الذي يحمل رقم 8803 الصادر في 2002/10/4 مع تعديلاته، وتنص المادة 12 من المرسوم على أن «عمليات التفجير في المقالم تنظم بقرار مشترك يصدر عن وزارتي الداخلية والبلديات والبيئية، ويخضع كل استثمار يستخدم التفجير في عملية الاستخراج لكشف دوري من أجل قياس درجة الذبذبات الأرضية». تشير جوزيان يزبك من جمعية الأرض لبنان، لـ«الأخبار»، إلى أن



تلتصق الجهة المدعية في وجود تحريف للوقائع الثابتة في ملف الطفلة (مروان طحطح)